مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة | ISSN 2572-0171 EISSN: 2716-8891 | المجلد 04 ، العـدد: 02 (2021)، ص 410- 427

السبل الكفيلة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للاستثمار خارج قطاع المحروقات

Means to qualify Algerian small and medium enterprises to invest outside the hydrocarbon sector

سارة بساس[1*] محمد بن جاب الله[2]

Sarah BESSAS Mohamed BENDJABALLAH

[1]جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، asarah260@gmail.com

[2]جامعة عمار ثليجي، الأغواط، الجزائر، benmoha7@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:23-08-2021 تاريخ القبول:08-10-2021 تاريخ النشر:26-10-2021

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الإشارة إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية مستوى الاقتصاد الجزائري، وإمكانية جعلها بديلا عن مداخيل قطاع المحروقات. هذا ما أدى إلى اهتمام السلطات، بسن العديد من القوانين والتشريعات وإطلاق حزمة من برامج التأهيل لتطوير هذا النوع من المؤسسات. وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها؛ أن الجزائر ورغم الجهود المبذولة، إلاّ أنها لم تصل إلى الهدف المنشود بعد ، رغم اهمية هذا النوع من المؤسسات من ناحية العدد، إلى جانب تركزها في نوع المؤسسات المصغرة في قطاع الخدمات. هذا ما جعل اللاتوازن يغلُب على طبيعة الاقتصاد الجزائري، سواء جغرافياً أو من ناحية التكامل بين النشاطات.

الكلمات المفتاحية: تأهيل، مؤسسات صغيرة ومتوسطة، قطاع المحروقات، إستثمار، اقتصاد وطني.

تصنيفJEL : G3 ; L26 ; P33

Abstract:

This study aims to point out the role of small and medium enterprises in upgrading the level of the Algerian economy, and the possibility of making it an alternative for the revenues of the hydrocarbon sector. This is what interested authorities by applying many laws and legislations and launching a package of qualification programs to develop this type of institutions. We reached a number of results through this study, the most important is that Algeria, despite the efforts made, has not yet reached the desired goal, despite the importance of this type of institution in terms of number, in addition to its position in the type of micro-enterprises in the service sector. This is what made the imbalance prevail over the nature of the Algerian economy geographically or in terms of the integration of activities.

Keywords: Rehabilitation, Small and medium enterprises, Hydrocarbon sector, Investment, National economy.

JEL Classification Codes: G3; L26 ; P33

* بساس سارة

1. مقدمة

نجد الكثير من اقتصاديات العالم تعتمد بشكل أساسي على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للدفع بها نحو المستوى الأفضل في عديد المجالات، وهذا لِما لها من دور رئيس في زيادة المداخيل بالعملتين الوطنية والصعبة، إلاّ أنّ هذا لا يتأتى إلاّ بتوفير المناخ المُناسب لاستمرار نشاطها.

والجزائر من جهتها وبسبب اعتمادها كليةً على ما تدُرهُ مبيعات المحروقات، باشرت العديد من الخطوات في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لمحاولة تخفيض المساهمة القصوى لهذه المادة الحيوية، وكانت بدايتها بتبني العديد من برامج التأهيل لهذا النوع من المؤسسات وأنشأت هيئات من شأنها أن تُساهم في تأسيسها ومرافقتها تمويلياً وإجرائياً ، لكنها لم تصل بعد إلى ما كانت تطمح إليه ضمن سياساتها الاقتصادية.

وإلى غاية السنتين أو الثلاث الأخيرة، وككل مرّة، تُجدد البرامج وتضع الامكانيات التي يكون الهدف من ورائها إنجاح وتطوير هذا النوع من المؤسسات، ومن بينها رقمنة بعض الهيئات الداعمة لها واعتماد مخططات من ضمن أولوياتها، الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمخطط إعادة بعث الاقتصاد الوطني الذي أعتمد من قبل مجلس الوزراء في جويلية 2020 .

1.1 طرح الاشكالية: تأسياً بما سبق، يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماهي السُبل المناسبة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بما يُعزز دورها في تنويع الاستثمار خارج قطاع المحروقات ؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية، نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو جديد مبادرات الجزائر في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها بديلاً محورياً عن قطاع المحروقات؟
- ما هي سبل دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وهل نجحت الجزائر فعلاً في جعلها وفق أهدافها الاستراتيجية المنشودة؟

وبناء على ما سبق، وللإجابة على الاشكالية المطروحة، نتبنى الفرضيتين التاليتين:

- تُمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع النشاطات رافداً حقيقياً للرُقي بمستوى الاقتصاد الوطني؛
- تأهيل المؤسسات الصغيرة وفق الشروط المناسبة، من شأنهِ أن يجعلها استثماراً مهماً خارج قطاع المحروقات في الجزائر، خاصة مع توجهها نحو التصدير.

2.1 أهمية البحث: للدراسة أهمية بحثية، يمكن ذكرها في العناصر التالية:

- البحث في كيفية تجنب التأثيرات السلبية لاعتماد الجزائر على مداخيل قطاع المحروقات كموارد أساسية لها، وما ينجر عن ذلك من ارتدادات بالغة على الاقتصاد الوطني ككل؛

- يُعتبر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي جميع القطاعات البديلة، من أهم الامكانيات التي تُعزز للجزائر إيراداتها في الأجلين القريب والبعيد، هذا ما يستدعي اهتماماً من الأكاديميين بدراسة تحقيق ذلك؛
- البحث في توجيه استغلال الإمكانيات الاقتصادية الكبيرة للدولة الجزائرية وفي شتى المجالات.

3.1 أهداف البحث: تنطوي دراستنا على جملة من الأهداف يمكن ذكرها كما يلي:

- محاولة إيجاد حلولٍ للمساهمة غير الكافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم مداخيل الاقتصاد الوطني؛
- محاولة ادراك أهم المبادرات الجزائرية مُؤخراً لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقييم مدى نجاحها بشكل عام، وانعكاس ذلك على الاقتصاد الوطني؛
- محاولة الوصول إلى سبل كفيلة للاستثمار في الموارد البشرية، خاصة الشباب، وفي الموارد المادية، عن طريق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل يُلائم الأوضاع الاقتصادية الحالية.

4.1 المنهجية المستخدمة: اعتمدنا في معالجتنا لهذا البحث على المنهج الوصفي، لوصف عدد من المفاهيم الأساسية، وعلى المنهج التحليلي لمحاولة ربط متغيرات الدراسة وتحليلها للإجابة على الإشكالية المطروحة.

2. مفهوم ووضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

بداية، نُحاول أن نُشير كتأصيل نظري ومحاولة الإحاطة بلغة الأرقام إلى وضع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا لتبسيط جوانب الموضوع.

1.2 تعريفها في الجزائر وأسس تصنيفاتها: تعددت التعاريف بخصوص هذا النوع من المؤسسات، إذ هناك العديد من المتغيرات والايديولوجيات التي تصفها، ومن هذا المنطلق، نجد أن التعريف الجزائري بناء على ما جاء في الجريدة الرسمية " مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة انتاج السلع و/الخدمات، يشغلها عدد عمال من 1 إلى 250 شخصاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها 4 مليار أو حصيلة سنوية لا تتجاوز مليار دينار جزائري" كما تكون تتمتع بالاستقلالية (المادة 5، 2017، صفحة 5).

وهنا التعريف الجزائري ربط تعريف هذا النوع من المؤسسات بحد أقصى من العمال أو المبيعات أو الأرباح السنوية. هذا إلى جانب استقلاليتها المالية وفي اتخاذ القرار.

أما تصنيف أحجامها فارتبط هو الآخر بعدد عمالها وقيمة مبيعاتها أو أرباحها، ويمكن أن نُشير إلى ذلك من خلال المواد الخاصة بذلك، فيما يلي (المواد 8، 9، 10، 2017، صفحة 6):

- المؤسسة المتوسطة وتُشغل ما بين 50 إلى 250 شخصاً، وينحصر رقم أعمالها بين 400 مليون دج و4 مليار دج، أو حصيلة سنوية بين 200 مليون دج و 1 مليار دج؛

- المؤسسة الصغيرة وتُشغّل ما بين 10 إلى 49 شخصاً، ولا يتجاوز رقم أعمالها 400 مليون دج ، أو حصيلة سنوية لا تتجاوز 200 مليون دج ؛
- المؤسسة الصغيرة جداً وتُشغل ما بين شخص واحدٍ إلى 9 أشخاص، و رقم أعمالها يكون أقل من 40 مليون دج ، أو حصيلة سنوية لا تتجاوز 20 مليون دج ؛

وبالرغم من التقسيم الذي اعتمده المُشرع الجزائري والمبني أساساً على عدد العمال وكذلك رقم الأعمال السنوي، إلا أن هذا التصنيف قد لا يكون دقيقاً في وصف هذا النوع من المؤسسات، إذ، هناك العديد من العوامل المُحددة لها، مثل التكنولوجيا المستخدمة، التوزيع الجغرافي، عدد المنتجات...فمثلاً نجد مؤسسة تعتمد على الروبوتات والأنظمة الخبيرة تحتوي على عدد قليل من المؤسسات إلاّ أنها قد تكون كبيرة من جوانب أخرى. ولكن يبقى هذا التقسيم كمُحدد قانوني لها، من خلاله يمكن أن نتعرف على نوع المؤسسة وفق القانون الجزائري.

2.2 ملمح عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نُحاول من خلال هذا الجزء الاطلاع وبلغة الأرقام على مستويات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك للقدرة على المقارنة ومعرفة مستوياتها في الجزائر.

1.2.2 العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: ولإدراك عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء العمومية أو الخاصة في الجزائر كآخر احصائيات نعتمد الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2019

	عدد (م ص م)	النسبة المئوية (%)
(م ص م) الخاصة		
أشخاص معنويون	671 267	56.25
أشخاص طبيعيون منها:	521 829	43.73
مهن حرة	247 275	20.72
نشاطات حرفية	274 554	23.01
المجموع 1	**1 193 096**	**99.98**
(م ص م) عمومية		
أشخاص معنيون	243	0.02
المجموع 2	243	0.02
المجموع الكلي	**1 193 339**	**100**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de l'entreprise, N° 36, avril 2020, P 07.

https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf, Consulté le 06/10/2021

بملاحظة الجدول أعلاه، نرى أنّ نسبة القطاع الخاص من المؤسسات ص و م بلغت 99.98%، أغلبها أشخاص معنويين بمعدل يفوق 56%، بينما الأشخاص الطبيعيين فنسبتهم تفوق 43%، ويُقصد بها المؤسسات الفردية التي يُمثلها شخص واحد. هذا ما يُفسر مدى الفُرص التي يتوفر عليها الشباب لإنشاء مؤسساتهم الخاصة، حيث كانت أغلبها نشاطات حرفية بعدد 274554 وبنسبة تُقدر بـ 52.61%، وهذا ما يُعد أمراً ايجابياً لامتصاص الشباب ذوي التكوين المهني المُؤهل لممارسة نشاطاتهم، لفائدتهم ولفائدة المجتمع.

2.2.2 عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب الحجم: بغية الوقوف على الأعداد المتواجدة في الجزائر من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والفوارق بينها، نأخذ بالجدول الموالي لآخر احصائيات حسب موقع وزارة الصناعة لسنة 2019.

الجدول رقم 02: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حسب أحجامها لسنة 2019

نوع المؤسسة	العدد	(%)
مؤسسات صغيرة جدا (أقل من 10 أجراء)	1 157 539	%97
مؤسسات صغيرة (بين 10 و49 أجير)	31 027	%2.6
مؤسسات متوسطة (بين 50 249 أجير)	4773	%0.4
المجموع	**1 193 339**	**%100**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de l'entreprise, N° 36, avril 2020, P 08.
https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf, Consulté le06/10/2021

بما أن ظهور هذا النوع من المؤسسات كان قبل سنوات، إلاّ أن المُلاحظ أن المؤسسات الصغيرة جداً(المصغرة) كانت تُمثل أعلى نسبة مُقدرة بـ 97%، بينما النسبة المتبقية فكانت مُوزعة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي 3%. هذا يُنبئ بأن المؤسسات المُصغرة لم تتطور لتُصبح صغيرة أو متوسطة، وهو ما يُعتبر عامل نجاح أي مؤسسة مُصغرة تنشط في الاقتصاد، إذ يكون الهدف من ورائها السعي لزيادة حجمها، ما ينعكس على الاقتصاد إيجابياً بشكل عام وعلى مختلف الأوضاع الأخرى خصوصاً الاجتماعية منها.

3.2.2 الانتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: نُشير في الجدول رقم 3 إلى مدى توزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جميع جهات الوطن اعتماداً على نشرية وزارة الصناعة تخص سنة 2019.

الجدول رقم 03: الانتشار الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لسنة 2019

المناطق الجغرافية	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2019	معدل التمركز%
الشمال	830438	%69.59
الهضاب العليا	262340	%21.98

الجنوب	100561	%8.43
المجموع	**1193339**	**%100**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique, N° 36, Avril 2020, P 11. https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf , Consulté le06/10/2021

بمقارنة المناطق الثلاث، شمال، هضاب عليا، جنوب، نرى أن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتناقص عددهُ تناسباً من الأكثر إلى الأقل مع هذه المناطق. حيث تتميز منطقة الجنوب بنسبة لم تصل إلى 9%، وهذا يرجع لأسباب أهمها الجانب المناخي وقلة الكثافة السكانية، رغم ما يزخر به من مقومات للاستثمار، إلاّ أنّ قيمتهُ لازالت ضعيفة، ينبغي إعادة النظر فيها ومحاولة استغلال الإمكانيات التي ينفرد بها كالسياحة والفلاحة الصحراوية...، هذا من شأنه أن يرفع من عدد المؤسسات الناشطة وزيادة مبالغ الاستثمار، وفي المقابل سينعكس ذلك على التنمية الاقتصادية، ليس على الجنوب فحسب بل على كل مناطق الوطن.

4.2.2 عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط: ويتعلق الأمر بالأشخاص المعنويين، وذلك بتصنيفهم حسب النشاطات المختلفة لسنة 2019. هذا ما يُوضحهُ الجدول 4.

الجدول رقم 04: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط لسنة 2019

قطاع النشاط	م ص م الخاصة	م ص م العمومية	المجموع	%
الفلاحة	7387	94	7481	1.11
المحروقات، الطاقة والمناجم والخدمات المرتبطة	3064	2	3066	0.46
البناء والأشغال العمومية والري	190 155	15	190 170	28.32
الصناعات التحويلية	103 621	72	103 693	15.44
الخدمات	367 040	60	367 100	54.67
المجموع	**671 267**	**243**	**671 510**	**100**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de l'entreprise, N° 36,avril 2020 , P 09.
https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf, Consulté le06/10/2021

يمكن ملاحظة أن نشاط الخدمات يُمثل أعلى نسبة تفوق 54%، بينما نشاط المحروقات والطاقة أقل نسبة والمُقدرة بـ 0.46% ويرجع ذلك لاحتكار الدولة لنشاطاتهِ الأساسية. أما نشاطات البناء والصناعة والفلاحة فكانت نسبهم تتراوح بين 1.11% وأكبر من 15%. هذا ما يُفسر عزوف الشباب عن مجال الفلاحة لصعوبة العمل في هذا المجال وقلة الخبرة والإمكانيات التقنية بخصوص الصناعة، بينما مجال البناء والأشغال العمومية فنسبتهُ فاقت 28% مقارنة بالقطاعين السابقين. لكن ينبغي الوقوف على صعوبات عدم زيادة وتطور النشاطات التي تعرف اقبالاً ضعيفاً خاصة قطاع الفلاحة الذي يُعول عليه في المستقبل، كون أن الجزائر تمتلك امكانيات هائلة تُمكنها من التطور بشكل جليّ.

3.2 أهم المشكلات الكابحة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هناك جملة من المشكلات التي تُمثّل عائقاً أمام نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يمكن الإشارة إليها بإيجاز في النقاط التالية (بوسنة، 2011/2010، الصفحات 116-118):

- **عنصر التمويل:** عدم وجود موارد مالية كافية، قد يُعيق قيام العديد من المشاريع. عندئذٍ، نقص رأس المال المستثمر قد يحرمها من الاقتراض لدى البنوك؛
- **ضعف نظام المعلومات:** عدم توفر المؤسسات ص م على نظام معلومات فعّال يربطها بالبيئة الخاصة بها، يكون لهُ انعكاس على فعالية اتخاذ القرارات ومجابهة المنافسة؛
- **العوائق الإدارية و التنفيذية:** بطء معالجة الملفات والمشكلات الإدارية يُعيق عمل هذه المؤسسات، إلى جانب تأثير تغير القوانين على المستوى التنفيذي؛
- **قلة فرص التدريب:** صغر حجم هذه المؤسسات وتعدد اختصاصاتها، يفرض عليها استجابة سريعة لكل المتغيرات. وعليه، ناهيك عن عدم وجود سياسات تدريبية لها، فهي تُواجه ارتفاع التكاليف الخاصة بها؛
- **المستوى التكنولوجي المتدني:** وهو من بين أهم المشكلات التي تُواجهُها م ص م وذلك بسبب قلة الموارد المالية، إضافة إلى عدم تأهيل المستخدمين؛
- **غياب ثقافة المؤسسة:** وذلك من واقع الانغلاق عن مُحيطها الذي تعيشهُ هذه المؤسسات، إذ أن جُلّها تُؤسس على أساس عائلي، ونقص المستوى الذي يُؤهل أصحابها للتسيير، وهذا ما هو موجود في الجزائر.

مما سبق، نستنتج أن هذه العقبات ستكون كابحاً لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملية تطويرها، وما المبادرات التي قامت بها الجزائر في هذا السياق إلاّ لتذليلها، إلاّ أن هناك بعض العوائق ينبغي بذل المزيد من الجهود لإزاحتها، خصوصا ما يتعلق بجانب نظم المعلومات واستغلال تكنولوجيا المعلومات لإمكانية عمل هذه المؤسسات على اكمل وجه.

3. مفهوم الاستثمار وأهميته الاقتصادية والتنموية

في هذا الإطار يجدر بنا الإشارة إلى مفاهيم عن الاستثمار وأهميته الاقتصادية، وكذلك مدى انعكاس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الجانب الاقتصادي كونها عملية استثمارية بالدرجة الأولى.

1.3 تعريف الاستثمار:

مفهوم الاستثمار يختلف حسب وجهة نظر المتعامل معهُ، فنظرة المهندس تختلف عن الرجل المالي، وعن الرجل القانوني... ولمحاولة تقريب وجهات النظر نأخذ بالتعريفين التاليين:

– يتمثل الاستثمار في مقارنة الأموال المستثمرة مع المداخيل المُتولدة المُحيّنة(التمويل الذاتي). وعليه فالمؤسسة تعتبر أن مباشرة استثمار يكون بوضع رأسمالها، عندئذٍ، تختار الاستثمار الذي يُحقق لها أفضل المداخيل وأفضل مردودية (DEPREZ & DUVANT, 1995, p. 237).

– الاستثمار هو استعمال مبلغ مالي في الوقت الحالي في انتظار أرباح مستقبلية مُوزعة عير الزمن (زغيب و بوشنقير، 2017، صفحة 158).

وعليه، فالاستثمار يُعد عملية غير مضمونة ما دام أنهُ يتعلق بالمستقبل غير المؤكد، وهو أساس التضحية الذي يقوم بها المستثمر في الوقت الحالي على أمل الاستفادة من مخرجات هذه العملية بعد مدة من الزمن وهو ما يعكس النمو المُتزايد للمداخيل أو الأرباح التي تنمو وتُثمِر بشكل تدريجي.

2.3 الأهمية الاقتصادية للاستثمار: ويُنظر إلى ذلك من خلال (حدانة، 2018/2017، الصفحات 100-101):

– **دور الاستثمار في زيادة الدخل الوطني:** وذلك بتعظيميه للموارد والمنفعة الناتجة عنها؛

– **الاستثمار كأداة للتطور التكنولوجي:** استعمال التكنولوجيات الحديثة وتكييفها مع ظروف المجتمع، يُسهم في تخفيض التكاليف وتقديم المنتجات بشكل مُتطور؛

– **دور الاستثمار في التخفيف من حدة البطالة:** وذلك بالاعتماد على اليد العاملة، والسعي لمحاربة الفقر وتحسين المداخيل الفردية، ما ينعكس على المجالات الأخرى، خصوصاً جانبي الثقافة والتعليم ومن ثمّ انعكاسهما على زيادة الطاقة الانتاجية؛

– **دور الاستثمار في تقوية البنية التحتية للمجتمع:** وذلك بما يتطلّبهُ الاستثمار من شق الطرقات، جسور، حدائق. حيث إقامة مشروع معين يُرافقهُ العديد من المشاريع؛

– **دور الاستثمار في تحقيق الأمن الاقتصادي للمجتمع:** وذلك بتحقيق حاجات المواطنين الضرورية منها والكمالية، ومحاولة إخراج المجتمع من التبعية، إلى جانب استعمال واستغلال الموارد المحلية.

نتيجة لذلك، فالاستثمار يُؤثر بشكل كبير على كل ما يتعلق بالجانب الاقتصادي ومن ثمّ على الجانب الاجتماعي، وهذا لا يتأتى إلاّ بعدد من الأسس المُرافقة للاستثمار والتي هي الأخرى تلعب دوراً في رفاهية المجتمع كالبنى التحتية و المشاريع المُرافقة للاستثمار... إلى غيرها.

3.3 المزايا الملموسة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: ويمكن ذكر أهم المزايا، التي تنعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية بمساهمة م ص م في (بن حسين، 2014، الصفحات 87-107):

– **التوزيع العادل للتنمية الاقتصادية:** وذلك ببسط التوازن الجهوي لكل المناطق؛

– **ترقية الصادرات:** وقد يتحقق ذلك بدعم المشاريع الكبرى أو بشكل مباشر بالإنتاج كأساس لتحفيض التكاليف وزيادة التنافسية؛

– **توفير فرص التشغيل:** حيث يُساهم هذا النوع من المؤسسات في التخفيف من حدة البطالة، كونها تتميز بمهارات تقنية لا تحتاجها المؤسسات الكبيرة؛

- **دعم وتنمية المشاريع الكبيرة:** ويكون ذلك بتخفيض تكاليف الانتاج وزيادة القيمة المضافة، وإعداد العمال بالخبرة والمهارة اللازمتين، لانتقالهم للمؤسسات الكبيرة طمعاً في الأجور المرتفعة؛
- **المساهمة في التنمية الاقتصادية وفق تكامل العمليات الصناعية:** وذلك بالتبادل والارتباط بين المؤسسات الصغيرة والكبيرة في توفير الأولى لحاجات الثانية ، وتحقيق نجاح مُتكامل؛
- **دعم روح المبادرة الفردية والجماعية:** وذلك بمباشرة أنشطة اقتصادية جديدة كإعادة بعث أنشطة تمّ التخلي عنها مثل الصناعات التقليدية.

ومن خلال مساعي تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نجد أنّ العديد من الإيجابيات التي يستفيد منها كل طرف، الدولة و المُستثمر والفرد في المجتمع، كل على مستواه، وهو ما يُشكل التكامل بين الوحدات الجزئية والاقتصاد الكلي، ومن ثم التأثير إيجاباً على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

4. مبادرات دعم المؤسسات ص و م في الجزائر للاستثمار خارج قطاع المحروقات

هناك العديد من المبادرات السابقة و الحالية التي قامت بها الدولة الجزائرية في سبيل تدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها ما هو تشريعي ومنها ما هو تمويلي، إلى جانب إنشاء العديد من الهيئات الداعمة لهذه المؤسسات. وفي هذا الصدد سنُشير إلى أهم العمليات التي قامت بدءا من العمليات السابقة إلى ما هو مُنتظر في المستقبل في إطار ما يُسمى مُخطط إعادة بعث الاقتصاد الوطني

1.4 برامج التأهيل المعتمدة: أشرفت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سابقاً، بغية تأهيل هذا النوع من المؤسسات بتبني برامج تأهيل من شأنها تطوير تنافسيتها استجابةً لما هو معمول به عالمياً، إلاّ أن النتائج على أرض الواقع لم ترق إلى المستوى المطلوب لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ومن بين البرامج التي قامت بها الدولة في هذا الصدد، ما يُوضحهُ الجدول رقم 06 أدناه (رقراق، 2010/2009، صفحة 161).

وهذه المُبادرات هي الأولى من نوعها لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وإن كانت لها بعض الإيجابيات، فهي تكتنف كذلك على بعض السلبيات، ما أدى إلى التفكير في طرائق أو أساليب لتدعيم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الجدول رقم 05: أهم برامج تأهيل المعتمدة لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البرامج	الفترة	الفئة المستفادة من البرنامج	أهداف البرنامج	الميزانية	النتيجة
برنامج الاندماج لتحسين التنافسية الصناعية وتدعيم هيكلة المؤسسات	من سبتمبر 2001 إلى 2008	المؤسسات الصناعية ذات عمالة أكثر من 20 عامل	تحديث أنظمة الانتاج لـ750 عامل	11.4 مليون دولار	تأهيل 21 مؤسسة صغيرة ومتوسطة منها 5 عامة
برنامج ميدا	من سبتمبر	المؤسسات	تأهيل 500	62.9 مليون	405 مؤسسة

	2002 إلى ديسمبر 2006	الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم 20 عامل فأكثر	مؤسسة صغيرة ومتوسطة	أورو	صغيرة ومتوسطة
البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	ابتداء من 2006	المؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عامل	تأهيل 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة	01 مليار سنويا	تأهيل 100 مؤسسة
برنامج GTZ لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2007-2005	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تستخدم من 50إلى 250 عامل	تحسين الشروط العامة وتقديم خدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة	3 ملايين دوتش مارك ألماني	حصول 7 مؤسسات على شهادة إيزو 14001

المصدر: عبد القادر رقراق، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة – دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة وهران 2010/2009، ص162

بالرغم من برامج التأهيل المتعاقبة، ورصد العديد من الميزانيات في هذا الصدد، إلاّ أن الجزائر ما زالت تعاني نقصاً في مجال تعبئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يجعلها قادرة على المنافسة والصمود أمامها، وإمكانية الاعتماد عليها في الرقي بمستوى الاقتصاد الوطني، وهذا ما يفتح الباب واسعاً للوقوف على الاختلالات الحقيقية ومحاولة تجنبها، وإصلاح ما يمكن إصلاحهُ حتى لا تكون هذه المؤسسات عبئاً على الاقتصاد الوطني، وغير قادرة على التطور من الناحية الاستراتيجية لتحقيق الأهداف الاقتصادية الكبرى.

2.4 مساهمة الرقمنة في تسهيل انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: غالباً ما يتم الحديث عن التسهيلات التي يُمكن أن تُسهل عملية انشاء مشاريع كالجانب التمويلي والقانوني والتسهيلات العقارية.. إلى غيرها من وسائل الدعم، إلاّ أننا نغفل عن داعم أساسي لتأهيل وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتمثل في تكنولوجيا المعلومات ومدى استغلالها في هذا الصدد. وعليه، قامت الجزائر في هذا المجال بمبادرات للرقمنة. وسنقتصر في هذا البحث للإشارة إلى بوابتين الكترونيتين، هما البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات وبوابة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE أو ANSEJ سابقاً.

1.2.4 البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات: هذه البوابة التي هي قيد الانشاء تتكون من واجهة واحدة على الانترنت لمن يُريد انشاء مؤسسة. وذلك بتوفير مناخ مُحفز وداعم لوضع التسهيلات اللازمة لإنشاء

المؤسسات التجارية تبعاً للوزارات المعنية. وذلك من خلال النقاط التالية (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية):

-انشاء شُباك الكتروني موحد؛

- تحديث النظم المعلوماتية؛

- الوصول إلى المعلومات عبر الانترنت.

حيث تتضمن هذه البوابة قائمة مؤسسات تتمثل في الغرفة الوطنية للموثقين، المركز الوطني للسجل التجاري، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأُجراء، الخدمات الضريبية(المديرية العامة للضرائب).

2.2.4 بوابة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية: هي وكالة تابعة لمصالح الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المُكلف بالمؤسسات المُصغرة، حيث تُتيح هذه البوابة عملية التسجيل الإلكتروني وتقليص المعلومات الموجودة على استمارة المعلومات، ومن أهم خدماتها (البوابة الجزائرية لانشاء المؤسسات):

-التسجيل لمحاولة إيجاد حلول للمؤسسات المتعثرة؛

- متابعة مدى تقدم المشاريع؛

- التسجيل عبر الانترنت في موقع **أناد** لإنشاء المشروع.

كما تسمح هذه البوابة بتحديد ملحقة **أناد** الأقرب من بلدية إقامة المشروع، إلى جانب تحميل العديد من الوثائق التي تُساعد في انشاء المؤسسات المُصغرة والعديد من الخدمات الأخرى. هذا وتُتيح البوابة فضاء للإجابة على الانشغالات وطرح المشكلات، وكذلك تحميل تطبيقات **أناد** المتنقلة.

ومن خلال رقمنة الهيئات السابق ذكرها، سيجد المستثمر أو المُهتم بإقامة مشروع تسهيلاً لتسجيل مشروعه دون عناء التنقل، والحصول على الوثائق اللازمة بيُسر. كما أن فكرة الشُباك الإلكتروني الموحد من شانه أن يزيل العديد من العقبات البيروقراطية ويُسرّع من عملية انشاء المؤسسات. ضف إلى ذلك تحديث النظم المعلوماتية من شأنها أن تُساهم في فعالية إعداد المشاريع ودراستها بدقة، ومن ثمّ زيادة الفعالية على مستوى نجاح المشاريع. ومن جهة أخرى، تُتيح للشباب المستثمر التعامل مع تكنولوجيا المعلومات، سواء من خلال الحاسوب أو تطبيقات الهواتف الذكية. هذا ما ينعكس على أداء الشباب في ممارسة أعمالهم وتطوير نظم معلومات مشاريعهم للإحاطة بمتغيرات البيئة الخارجية كشرط أساسي لاستمرار نجاح هذه المشاريع .كما يمكن للمهتمين بالاستثمار الاستفادة من العديد من المزايا بخصوص مشاريعهم الاستثمارية كإيجاد حلول لانشغالاتهم أو لمؤسساتهم المتعثرة و غيرها من المزايا المتاحة عبر الانترنت.

3.4 مُخطط إعادة بعث الاقتصاد الوطني(2020-2024): ويتمثل مسعى هذا المُخطط الذي اعتمد من قبل مجلس الوزراء في 26 جويلية 2020 في تقسيمهِ وفق إجراءات قصيرة جداً، وقصيرة ومتوسطة لكل قطاع، مُحدداً ما يستحقهُ عمل ذلك (CNESE, Mars 2021, pp. 40-41):

- الاجراءات المستعجلة التي من المفترض تنفيذها قبل سنة 2020؛
- الإجراءات القصيرة الأجل لسنة 2021؛
- الإجراءات متوسطة الأجل والتي ينبغي اعتمادها خلال فترة (2022-2024).

وهذا المُخطط يسمح بزيادة النمو الاقتصادي بطريقة تدريجية، كما يهدف إلى تخفيض الواردات بـ 10 مليار دولار امريكي بدءا من 2020، وتحقيق على الأقل 5 مليار دولار أمريكي من الصادرات خارج المحروقات، وذلك بالاعتماد على القطاعات التالية (CNESE, Mars 2021, pp. 40-41):

المناجم، الفلاحة الصحراوية، الصناعة الصيدلانية، الطاقات المتجددة، المؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة بخصوص الخدمات التكنولوجية والصناعات الصغيرة. وفي هذا الصدد تمّ اعتماد ثلاث دعائم للنمو الاقتصادي، حُددت كايلي:

-التنمية الصناعية من خلال إعادة الاعتبار للموارد الطبيعية والأخذ بعين الاعتبار التأثيرات البيئية في إطار التنمية المستدامة؛

- المقاولاتية؛

الاستثمار الأجنبي المباشر بما يُحقق توازن سلاسل القيمة.

نُلاحظ أن هذا المُخطط أدرج ضمن محاوره الأساسية الاهتمام بالمؤسسات الناشئة والمقاولاتية، إذ يعتبرها من البدائل التي تُساهم في تعويض المداخيل التي مصدرها المحروقات، وذلك بتحقيق على الأقل 5 مليار دولار أمريكي، ومن بين المساهمين نجد المؤسسات الصغيرة، إلى جانب تخفيض قيمة الواردات بـ 10 مليار دولار، ما ينعكس على تحسين الميزان التجاري ومحاولة الخروج من التبعية لقطاع المحروقات تدريجياً. ولإمكانية تحقيق ذلك ينبغي اتباع هذا المُخطط بشكل دقيق وتوفير التكامل بين كل الأطراف ذات العلاقة.

4.4 انعكاس المؤسسات الصغيرة المتوسطة على بعض المؤشرات الاقتصادية: مما سبق، ومن المبادرات التي تمّت لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سابقاً أو حالياً، نُحاول الوقوف على نتائج قيام هذا النوع من المؤسسات على بعض المؤشرات الاقتصادية وهي تأثيرها على القيمة المضافة المُحققة على مستوى الدخل الوطني وكذلك على التشغيل، و لمعرفة مدى نجاح نشاطها من عدمهِ.

1.4.4 تطور القيمة المضافة حسب التصنيف القانوني خارج قطاع المحروقات(2013-2018):

بما أن الجزائر تعتمد على مداخيل المحروقات بنسبة كبيرة، ومن جهة أخرى تسعى لتوسعة مجال مساهمة القطاعات الأخرى في زيادة المداخيل وتنويع النشاطات الاقتصادية، وجب عليها أن تُدرك فرص

تحقيق ذلك. ولمعرفة مدى مساهمة القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات في تحقيق القيمة المضافة المُؤدية لزيادة الناتج الوطني، نُشير إلى ذلك اعتماداً على الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تطور القيمة المضافة للمؤسسات العمومية والخاصة خارج قطاع المحروقات

الوحدة: مليار دج

القطاع القانوني	2013		2014		2015		2016		2017		2018	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
مساهمة القطاع العام في ق م	893.24	11.7	1187.93	13.9	1313.36	14.22	1414.65	14.23	1291.14	12.77	1362.21	12.51
مساهمة القطاع العام في ق م	6741.19	88.3	7338.65	86.1	7924.51	85.78	8529.27	85.77	8815.62	87.22	9524.41	87.49
المجموع	7634.43	100	8526.58	100	9237.87	100	9943.92	100	10106.8	100	10886.62	100

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information statistique de l'entreprise, N° 36, avril 2020, P 28.

https://www.industrie.gov.dz/IMG/pdf/bulletin_PME_36_VFF.pdf, Consulté le 06/10/2021

من بين أهم المؤشرات التي يُنتظر تحقيقها في اقتصاد أي بلد، هو مساهمة القيمة المضافة في الناتج الوطني، الذي سينعكس لا محالة على العديد من الجوانب ومن أهمها التنمية الاقتصادية. وبملاحظة الجدول أعلاه، الذي يُوضح تطور القيمة المضافة خارج المحروقات حسب القطاعين العام والخاص بين سنتي 2013 و2018، يتضح جلياً أن القطاع العام تفوق نسبتهُ خلال هذه السنوات 80%، بينما القطاع الخاص فهو في أغلب السنوات لم يصل إلى حدود 15%، وكون أن القطاع الخاص في مجمله يندرج ضمن غطاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهنا نستنتج مدى تدني فعالية هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات، رغم الجهود المبذولة لتطويره. هذا ما يطرح العديد من الانشغالات أهمها، دراسة جدوى المشاريع المنجزة وكذلك المرافقة لها، مما يسمح بالرفع من أدائها ومن ثم زيادة مساهمتها في القيمة المضافة على المستوى الوطني.

2.4.4 دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمناصب الشغل (2009-2019): من بين الأهداف الاجتماعية لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو توفيرها لمناصب شغل كمسؤولية اجتماعية من قبل هذه المؤسسات تجاه الأفراد، ونُحاول معرفة ذلك وعلى صعيدي القطاع العام والخاص من البيانات المُشار إليها في الجدول رقم7، وذلك خلال سنوات 2009-2019.

الجدول رقم 07: مناصب الشغل في المؤسسات ص و م في القطاعين العام والخاص (2009-2019):

السنوات	العدد الاجمالي من مناصب الشغل في الم ص م	منها في القطاع العام
2009	1756964	51635
2010	1625686	48656

2011	1724197	48086
2012	1848117	47375
2013	2001892	48256
2014	2157232	46567
2015	2371020	43727
2016	2540698	29024
2017	2655470	23452
2018	2724264	22197
2019	**2885651**	**21085**

Source : Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique,N^0 16/2009, 18/2010,20/2012,22/2013,24/2014,26/2015,28/2016,30/2017,32/2018,34/2019,36/2020.

بتحليل الأرقام الواردة في الجدول رقم 7، نلاحظ أن عدد مناصب الشغل في زيادة مضطردة(2009-2019) باستثناء 2010 الذي عرف انخفاضاً مقارنة مع سنة 2009. وفي القطاع الخاص كان ذلك واضحاً جلياً، إذ نجد من سنة 2009 إلى غاية سنة 2019 بلغت نسبة الزيادة 64.24% بالنسبة لسنة الأساس(2009).أما عددها في القطاع العام فهي تتناقص من سنة لأخرى، وقد يرجع ذلك إلى سياسة التوظيف، إلى جانب عدم نجاح نشاطها في الاقتصاد. لكن يبقى الرهان في مدى استقرار هذه المناصب لمدة أطول، لأن عدد المناصب قد يتماشى مع عدد انشاء هذا النوع من المؤسسات، وبالتالي يكون منطقياً الاتجاه نحو الزيادة، خاصة بالنسبة للقطاع الخاص.

5. تحليل ومناقشة

عند الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل اقتصاديات العالم، فنحن بصدد الحديث عن أهم جزء من الهيكل الاقتصادي في أي بلد ، فهي بذلك تنشأ في وقت وجيز، كما قد تختفي في وقت وجيز، إلاّ أن الثابت هو مساهمتها الكبرى اقتصاديا على جميع الأصعدة، خاصة تلك التي تجد المناخ المناسب الذي قد يجعل منها مؤسسات كبير مستقبلاً. وعليه، فمسألة إيجاد الآليات المناسبة لنجاح عمل هذا النوع من المؤسسات يعتبر أكثر من ضرورة.

والجزائر كدولة يرتبط اقتصادها أساساً بقطاع المحروقات، ترى ان العناية بهذا النوع من المؤسسات يُعد أمراً حتمياً لتنويع مداخيلها، ومحاولة التخلص التدريجي من تبعيتها للقطاع المذكور. ولهذا، سنّت العديد من التشريعات وأنشأت العديد من المؤسسات للتكفل بالاستثمار ومرافقة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لتأهيلها للإنتاج وفق الشروط التنافسية ومقدرتها على الصمود، ما يُتيح زيادة طاقتها داخلياً وترقية صادراتها دولياً. لكن رغم الجهود المبذولة لم نر لحد الآن ثمار هذا السعي، وعليه ينبغي أن تكون الحلول تتسم بالشمولية على مستوى الاقتصاد ككل، فعلى سبيل المثال لا الحصر عدم قدرة النظام المصرفي على الدراسة الدقيقة للمشاريع التي تحتاج إلى تمويل، من شانه أن يُعيق عمليات تطوير هذا النوع من المؤسسات، لأن المشاريع ينبغي النظر إليها من منظور اقتصادي بحت، أو المنظومة الجبائية

التي لازالت تحتاج إلى عصرنة، خاصة ما يتعلق بالجباية الالكترونية، كون أن الاقتصادات المتطورة في وقتنا الحاضر، أصبحت تتجهُ إلى ما يعرف بالاقتصاد الرقمي، أو بنية الاتصالات، وغيرها من أساسيات البنية التحتية...وعلى صعيد آخر بادرت الجزائر برقمنة بعض الهيئات كأحد أهم عوامل التأهيل، التي تهتم بدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غلى غرار البوابة الجزائرية لإنشاء المؤسسات، وبوابة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، هذا من شأنه تسهيل عمل هذه الهيئات مع الشباب الراغب في الاستثمار في مجال من المجالات، لكن ينبغي تطوير استغلال تكنولوجيا المعلومات في إطار دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كعمليات الرسكلة مثلاً أو دورات تدريبية ترفع من الكفاءة التكنولوجية للمستثمرين.

نتيجة لذلك، لا ننكر أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا رئيساً في تطوير الاقتصاد الوطني، إلاّ أن المبادرة إلى سن القوانين وإنشاء المؤسسات وتوفير التمويل، تُمثل جزء من حلقة تُكملها العديد من الحلقات كما سبق وأن ذكرنا، عندها يمكن أن يرقى هذا النوع من المؤسسات، حتى لأن تصبح مؤسسات كبيرة، إذا ما وجدت المناخ المناسب لها، وهذا لا نُدركُهُ إلاّ إذا أصبحت مداخيل الدولة من هذه المؤسسات تُغني عن مداخيل البترول والغاز، وهذا ما نأمل الحصول عليه في المدى القريب أو المتوسط، ويعتبر مُخطط إعادة بعث الاقتصادي الوطني الذي خُصصا لذلك، سبيلاً ننتظر منهُ التجسيد والنجاح على الأقل في الأجل المتوسط كجهود إضافية لدعم هذا النوع من المؤسسات.

ومن جهة أخرى، مسألة تنويع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يُعد هو الآخر أمراً ضرورياً، فاقتصار نشاط هذه المؤسسات على القطاع الخدمي، لا نقول بعدم نفعهِ لكن ينبغي ان يكون تكامل بينهُ وبين جميع القطاعات الأخرى، الصناعية، الزراعية،.. لمقدرة تمتين شبكة المؤسسات على المستوى الوطني وجاهزيتها لخدمة بعضها البعض، بما ينعكس على الوفرة الانتاجية، والأسعار والجودة. وهذا ما يجعل منها قادرة على مواجهة المنتج الأجنبي الذي أصبح في كثير من الأحيان يُهدد العديد من المؤسسات بالخروج من السوق.

أما الأثار التي نلمسها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مستوى بعض المؤشرات، فنجد أنّها حققت نتائج مقبولة على المستوى الاجتماعي من خلال توفير عدد كبير من مناصب الشغل ، ومع ذلك يُنتظر المزيد، إلاّ أن ذلك يبقى مرهوناً بمدى استقرارها. بينما على المستوى الاقتصادي فكان أثرها قليلاً إذ لا تتعدى مساهمتها نسبة 15% في القيمة المضافة والتي تُعد أحد أهم المؤشرات على المستوى الكلي التي تقيس الناتج الوطني، والذي بدوره، يُمثل أساساً في تنمية اقتصاد أي بلد.

6. الخاتمة

في ختام بحثنا، يمكن القول أن المبادرات التي تمّت من قبل والتي يُنتظر تجسيدها، تُمثل سلسلة من عمليات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تكون غير متكاملة، إلاّ أن حققت بعض النتائج، الاقتصادية والاجتماعية على وجه الخصوص، والتي تبقى غير كافية، إذا ما قارنّاها بالمدة الخاصة بتأهيلها وتدعيمها.

ومن جهة أخرى، هناك مبادرات أخرى تختلف عن سابقتها وُضعت، كمخطط إعادة بعث الاقتصاد الوطني ومن ضمنه المؤسسات الناشئة والمقاولاتية، زيادة إلى اتجاه القطاع إلى الرقمنة ينتظر لمس نتائجها مستقبلاً، خاصة إذا ما تمّ التكفل بها بالشكل الصحيح.

1.6 النتائج المتوصل إليها:

من خلال عرضنا لهذا البحث ومحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة، توصلنا إلى عدد من النتائج هي كالآتي:

- يستحوذ قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نسبة كبيرة من المؤسسات المصغرة، أغلبهُ في قطاع الخدمات، ينتمي إلى الأشخاص المعنويين بنسبة عالية ؛

- رغم العدد الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلاّ أنّ ذلك لم ينعكس على التنمية الاقتصادية بصورة جلّية، وكذلك عدم توزيعها جغرافياً بشكل متوازن، وهذا ماتُوضحهُ بعض المؤشرات كالعمالة والقيمة المضافة؛

- رغم كثرة القوانين والمؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلاّ أن ذلك ينقصهُ التأطير اللازم، بما ينعكس على أداء هذه المؤسسات في الواقع، حيث يلوح في الأفق مُخطط اقتصادي يُنتظر تجسيدهُ على المدى المتوسط؛

- الأهمية القصوى لتكنولوجيا المعلومات في دعم قطاع م ص و م، فمبادرة وضع بوابات الكترونية سيُساهم في تسهيل عملية إنشاء المؤسسات، حتى ولوكان على المستوى الإجرائي.

من النتائج السابقة، يمكن اثبات صحة الفرضية الأولى، والتي تعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كدعامة مهمة للاقتصاد الوطني، ويظهر ذلك من خلال عددها على المستوى الوطني، خصوصا في نشاطي الخدمات والبناء والأشغال العمومية، وكذلك مساهمتها في القيمة المضافة رغم قلّتها وتوفيرها لعدد كبير من مناصب الشغل. كما تظهر أهمية المؤسسات ص و م في المبالغ المرصودة اعتماداً على برامج التأهيل سابقاً وحالياً وكذلك من خلال استحداث العديد من الهيئات. أما الفرضية الثانية، فهي غير مُحققة، حيث لم تصل الجزائر بعد لأن تستفيد من هذه المؤسسات من مداخيل غير مداخيلها الأساسية.

2.6 التوصيات: من خلال ما سبق وكمحاولة منا، لا يسعنا إلاّ أن نُقدم بعض التوصيات التي نراها جديرة بالاهتمام للارتقاء بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتلخص فيما يلي:

– سن القوانين والتشريعات الأكثر مرونة والداعمة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف المستثمرين؛

– استغلال قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية قطاع السياحة، خاصة ما يتعلق بالصناعات التقليدية؛

– إيجاد آليات من شأنها مُرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يُؤهل من تطويرها واستمراريتها ومن بينها إيجاد وتطوير المنافذ التسويقية التي تعاني منها الكثير من المؤسسات؛

– التركيز على التزاوج بين الجانبين الأكاديمي، خصوصاً في الجامعات والجانب العملي على أرض الواقع، للقدرة على توفير المناخ المُناسب لإنجاح نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير خلية المقاولاتية في الجامعات وتفعيلها بشكل أكثر؛

– التركيز على الرقمنة واستغلال تكنولوجيا المعلومات في مجال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير التدريب اللازم للمهتمين في هذا المجال.

7. قائمة المراجع:

- أسماء حدانة. (2018/2017). الاستثمار الحقيقي خارج المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- البوابة الجزائرية لانشاء المؤسسات. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 07 10, 2021، من /http://www.jecreemonentreprise.dz
- المادة 5. (1 1, 2017). تعريف المؤسة الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية(2).
- المواد 8، 9، 10. (1 1, 2017). تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. الجريدة الرسمية(2).
- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية. (بلا تاريخ). ANADE. تاريخ الاسترداد 07 10, 2021، من /https://promoteur.ansej.dz
- عبد القادر رقراق. (2010/2009). متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة – دراسة حالة الجزائر –. مذكرة ماجستير غير منشورة. جامعة وهران: كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعوم التجارية.

- كريمة بوسنة. (2011/2010). البنوك الأجنبية كمصدر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر " دراسة حالة البنوك الفرنسية ". مذكرة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة تلمسان.
- مليكة زغيب، و ميلود بوشنقير. (2017). التسيير المالي حسب البرناج الرسمي الجديد (الإصدار الطبعة الثالثة). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ناجي بن حسين. (4 11, 2014). آفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة الاقتصاد والمجتمع، 2(2).

- CNESE. (Mars 2021). Principaux faits saillants à caractère politique économique social et environnemental ANALYSE LIMINAIRE. Conseil National Economique Social et Environnemental, Rétrospective 2020.
- DEPREZ, M., & DUVANT, M. (1995). Analyse financière (éd. 3eme). Paris: TECHNIPLUS.